

الاجتهاد في التشريع الاسلامي

الاستاذ محمد سعيد أحمد بك

باب الاجتهاد لا يزال مفتوحاً

لقد أخطأ من قال إن باب الاجتهاد قد انقضى بعد الأئمة الأربعة فقد أباح القرآن الاستنباط مراعاة وهو الأصل الذي بنى عليه مبدأ اجتهاد المسلمين في وضع أحكامهم - وقد كان اجتهاد الصحابة شأنك في عصر الرسول - وقد قررت المجلس الكونية من علماء الصحابة والتي أنشأها الخلفاء كثيراً من الأحكام الجديدة. وقد أصاب التابعون كثيراً من الأحكام إلى ما قررت الصحابة. وهكذا كان كل جيل يقرر بكل حرية الأحكام بما يناسب حاجات وسائله الخاصة به والتي لم يسبق تقرير أحكام فيها. ثم ظهر الأئمة الأربعة في أفق الاجتهاد في القرن الثاني الهجري الواحد تلو الآخر وكان لكل واحد منهم رأيه واجتهاده بما لا يدع مجالاً للشك في أن الاسلام أباح للمقل حريته وللفكر استقلاله في وضع الأحكام التي تناسب حاجات العصر الجديد - فلم يقتنع الإمام مالك بآراء ائمة الامام أبي حنيفة وكذلك الإمام الشافعي كان له رأيه في المذهبين السابقين ، وأما الإمام أحمد بن حنبل فإنه أخرج للمذاهب الإسلامية - الذي كان متعطشاً دائماً للازدياد من العلوم - ثمرة اجتهاده الشخصي مستقلاً عن أسلافه من الأئمة على وضع الأحكام لمراعاة حاجات العصر الجديد بل إنهم اجتهدوا في الآراء الفقهية واختلغوا فيها ولم يعتقد أحدهم أن الآخرين كانوا معصومين من الخطأ - فإذا كان هذا اعتقادهم في أنفسهم فكيف تصيبن لأنفسنا أن نقول عنهم أنهم معصومون من الخطأ بعد مرور هذه القرون المديدة ، فلم لا نضع من القوانين الجديدة ما يلائم الأحوال الجديدة. وواضح أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح باب الاجتهاد ولم يقل أحداً به أمر باقتفاله في وقت معين، كما أن الأئمة أنفسهم لم يقولوا باقتفال هذا الباب بعدهم ولم يحرموا على أحد اجتهاده ولم يقولوا أنهم معصومون ولم يذكر في أي كتاب من كتب الأصول أن اجتهاد الانسان ممنوع بعد الأئمة الأربعة أو

أن الاجتهاد حجة مثل حجة القرآن فلا يمكن الرجوع فيه. ولم يقل الرسول ولا الصحابة ولا المجتهدون أنفسهم بأن المسلمين ممنوعون من الاجتهاد في وقت معين؛ فالاجتهاد نعمة من نعم الله على المسلمين فهو المنفذ الوحيد لاستنباط الأحكام المناسبة للشعوب الجديدة التي دخلت في دين الإسلام والملائمة لحاجات الناس المتزايدة ولم يقل أحد ولن يقول إن الناس قد جمدوا ولن تكون لهم حاجات جديدة تحتاج إلى تشريعات جديدة بعد القرن الثاني الهجري - وكل ما حدث هو أن الأفكار قد اتجهت في القرن الثالث إلى الحديث ونقده وجمعه وتدوينه وأن الأئمة الأربعة قد ارتفعوا إلى مكانة في الاجتهاد تضاهت أمامها هم من عداهم من المجتهدين فلم يحسر أحد أن يعطى رأيه مستقلاً عنهم قد أدى ذلك إلى الحد من حرية الفكر والاجتهاد في الأحكام التي دعا اليه الإسلام وإلى وقف النشاط التشريعي الذي دعا اليه تزايد حاجات المسلمين فأفضل بذلك باب الاجتهاد وحل محله مجرد التشريع.

استعمل الفسح

قال الله تعالى :-

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول » ٥٩-٤

تشتمك هذه الآية عن طاعة أولى الأمر في سياق طاعة الله وطاعة الرسول في الشطر الأول منها ولم يذكر « أولو الأمر » في الشطر الثاني من الآية ليبين أن النزاع انشأه إليه إنما هو نزاع مع أولى الأمر وفي هذه الحالة يجب رد النزاع إلى الله وإلى الرسول، أو بهارة أخرى إلى الكتاب والسنة. ويدخل في معنى أولى الأمر كل سلطة في الإسلام سواء أكانت زمنية أم روحية، وعلى هذا فاستقلال الفكر أمر قائم بين المسلمين بحكم هذه الآية؛ فإذا اختلفوا وتنازعوا في مسألة وجب ردها إلى القرآن والحديث. ويدخل في نطاق أولى الأمر الصحابة والمحدثون والأئمة الأربعة والمجتهدين؛ فهؤلاء يجب طاعتهم وتقدير أحكامهم ما دامت هذه الأحكام مطابقة لما جاء به القرآن والحديث.

وبما أنه من المسلم به أن الحديث يجب أن لا يتعارض مع